ورقة بحثية

النساء في لبنان

تجارب الخطر والأمان في المدن

بحث وإعداد: سارة بو حامد - جنان الجندي

قصص وكتابة: موني رفقة

رسم وتصميم: ريتا أديب

FEMALE LOUD - PROUD - FEMINISTS

شريكة ولكن

OXFAM

المحتويات

عن المشروع 1
ملخص تنفيذي 2
المنهجية 3
مقدمة 5
سياق طرابلس والبقاع 5
النساء في سياق البقاع وطرابلس: 5
المخرجات: 7
لماذا تعتبر النساء مناطق آمنة دوناً عن سواها؟ 7
المساحة الآمنة والمكان الـآمن: 7
الاغتراب والانتماء: 8
الأمان والتنقل والقدرة على الحركة: 9
الفضاء العام: 10
الفضاء العام كمساحة تفاوض ومقاومة: 10
كيف تؤثر البنية التحتية للمدينة والخلفية الاجتماعية للنساء على تفاعلهن مع المدينة؟ 13
البنية التحتية للمدينة وأدوار النساء: 13
العلاقة مع الخدمات الحكومية والقطاع الخاص: 13
العلاقة مع المؤسسات غير الحكومية: 14
الحمل والولادة في ظل النزاع المسلح: 14
ما هي المدينة الآمنة؟ 16
..... 18
النتائج 19
المساحات الآمنة والفضاءات العمرانية 19
الخدمات والبنى التحتية 19
التوصيات 20
الخطر والأمان 20
المدينة والعمران 20
خاتمة 21

عن المشروع

"خلال أي لحظة من يومي أشعر وكأن الشارع ليس لي. حتى وإن كنت ذاهبة لشراء الخبز."
قالت إحدى النساء خلال جلسة من جلسات النقاش الجماعية التي قامت بها مبادرة "مسارات" في البقاع، مُلخّصة بجملة واحدة شعورًا مشتركًا يتكرر في روايات نساء كثيرات يعشن في مدنٍ لا تراعي احتياجاتهن، ولا تحمي وجودهن.

انطلاقًا من هذا الواقع، نشأت "مسارات" وهي مبادرة نسوية أسستها، وتقودها أربع نساء سوريات وفلسطينيات، يعشن في لبنان بهدف توثيق وتحليل تجارب النساء، وعلاقتهن بالفراغ العام في مدينتي طرابلس والبقاع.

المشروع يسعى لفهم كيفية اختبار النساء - سواء كنّ لاجئات سوريات/ فلسطينيات أو مواطنات لبنانيات - للمدينة من خلال تفاصيل الحياة اليومية؛ المشي، التنقّل، استخدام المرافق والخدمات، والشعور بالأمان أو التهديد في الفضاءات المختلفة.

المشروع، الممتد بين أيلول 2024 وحتى آب 2025، تم تمويله من قبل منظمة Oxfam بالشراكة مع جمعية Fe-Male، ويهدف إلى إنتاج محتوى بصري وبحثي يوثّق ويسرد "مسارات النساء" في المدينة، ليس كتحرّكات فيزيائية فقط، بل كرحلات مشحونة بالنجاة، والتوترات، والانتماءات.

ملخص تنفيذي

يتبنّى البحث إطارًا نسويًا تقاطعيًا، ويوفّر قراءة نوعية لمواقع النساء في المدينة، كما يهدف إلى إنتاج معرفة نسوية حية بإمكانها المساهمة في تطوير سياسات حضرية أكثر شمولًا واحترامًا لوجود النساء وحقوقهن في استخدام الفضاءات العامة.

يعتمد التقرير على التوثيق الشفوي لتجارب النساء داخل مدينة طرابلس ومنطقة البقاع الأوسط في لبنان، لفهم تفاعل الحياة اليومية للنساء مع البنى التحتية وحوكمتها في هذه المناطق، وأثرها وتأثيرها على شعور النساء بالأمان و/ أو الخطر ضمن الحيزين؛ الخاص والعام.

ترتكز الأسئلة التي يطرحها البحث على العلاقة بين العمران والعنف القائم على النوع الاجتماعي:

- كيف تؤثر البنية التحتية للمدينة، إلى جانب الخلفية الاجتماعية والثقافية للنساء، على علاقاتهن بالمدينة؟
- ما الذي يجعل حيًّا ما "آمنًا" بالنسبة لامرأة ما، و"خطرًا" لامرأة أخرى؟
- كيف تصيغ النساء هذا الإدراك في ظلّ واقع اجتماعي وسياسي هش، وفي سياقات ما بعد النزاع أو النزوح؟

ورغم تزايد الأدبيات حول "الحق في المدينة" و"النوع الاجتماعي والعمران" عالميًا، إلا أن السياق اللبناني ما يزال يفتقر إلى دراسات تعتمد على صوت النساء أنفسهن، خصوصًا في المدن غير المركزية أو المتأثرة بالنزاع، كما في طرابلس والبقاع.

المنهجية

يطرح البحث سؤالاً مركزيًا:
كيف تؤثر البنية التحتية، والخلفية الاجتماعية- السياسية على علاقة النساء بالمدينة؟
ما الذي يجعل بعض المساحات تُصنّف "آمنة" من قبل النساء، بينما تُعتبر خطرة بالنسبة لأخريات؟

يعتمد هذا البحث على مقاربة نوعية تقوم على الاستماع لتجارب النساء وسردياتهن كوسيلة أساسية للفهم والتحليل. لم يكن هدفنا طرح الأسئلة وتحصيل إجابات عليها فقط، بل خلق مساحة تُشجّع النساء على التذكّر، والمشاركة، والتأمّل، ومساءلة علاقاتهن اليومية بالمدينة.

اختيار المواقع والمشاركات، وتنظيم الجلسات:

اختيرت منطقتان تحملان في طياتهما تراكماً معقدًا من العوامل السياسية، الاجتماعية، والمكانية:

طرابلس، المدينة التي شهدت صراعات مسلّحة داخل أحيائها خلال فترات مختلفة، وما تزال آثار العنف حاضرة في عمرانها، ومخيّلتها الجماعية، حيث ترسم مخيلة النساء وذاكرتهن ما يمكن تسميته بـ"خرائط الخوف" والتي تمتد بين جبل محسن والتبانة، والأسواق القديمة.

البقاع الأوسط، منطقة يتجاور فيها المجتمع اللبناني مع حضورٍ سوري كثيف منذ بداية اللجوء السوري عام 2012 خصوصًا في بلدات مثل سعدنايل، وتعنايل، وبرّ إلياس، حيث الهشاشة العمرانية والبنية التحتية المتدهورة تشكّل خلفية حاضرة في تفاصيل العيش اليومي.

في المنطقتين، تم تنظيم جلستين مركّزتين للنقاش، ضمّت كل جلسة 5 مشاركات، ليصل العدد الإجمالي إلى 21 امرأة (10 من طرابلس و11 من البقاع). وقد راعينا تنوع الخلفيات:

1. سوريات ولبنانيات
2. مقيمات في منازل أو في مخيمات
3. عازبات وأمهات، عاملات وربّات بيوت، متعلمات وغير متعلمات
4. ساكنات في أحياء مركزية أو هامشية

هذا التنوع لم يكن هدفًا شكليًا، بل هو ما سمح للبحث أن يلتقط اختلاف إدراكات الأمان، وحدود الحركة، وأنماط الاستخدام للمدينة.

تم عقد الجلسات في مساحات آمنة، اختيرت بعناية لضمان شعور المشاركات بالراحة والحرية، أديرت كل جلسة باستخدام أسئلة مفتوحة تُركّز على الحياة اليومية.

الجلسات كانت مُسجّلة صوتيًا، بعد الحصول على موافقة صريحة من النساء. وتم لاحقًا تفريغ التسجيلات وتحويلها إلى نصوص كاملة، ثم تحليلها باستخدام منهجية السرديات والتكرارات: ماذا يتكرر في شهادات النساء؟ ما هي المفاهيم التي يعبرن عنها بلغة مختلفة ولكن بمعنى مشترك؟

نظرًا لحساسية الموضوع وخصوصية الفئات المشاركة، تم اعتماد نهج أخلاقي صارم:

البحث لم يكن مجرّد تجميع للشهادات، بل لحظة جماعية من التوثيق والمشاركة، وربما الشفاء. العديد من النساء أشرنَ إلى خصوصية البحث مستخدمات عبارات مثل "هي أول مرة حدا يسألني كيف بشوف الشارع؟".

تم الالتزام بأعلى درجات الحذر والخصوصية عند العمل مع فئات تعتبر من الفئات الهشة (لاجئات - نساء في مناطق نزاع سابق). نُفّذت الجلسات في مساحات آمنة: الأولى في البقاع في مركز مبادرة نسائي من سوريات مقيمات في مخيم السنديان، والثانية في طرابلس داخل مساحة نسوية أُسست من قبل نساء كمساحة للسلام.

لم نقم بتصوير الجلسات حفاظاً على خصوصية المشاركات، واقتصر التوثيق على التسجيل الصوتي بموافقتهن الكاملة.و لم تُذكر أسماء المشاركات، حتى خلال التحليل الداخلي.

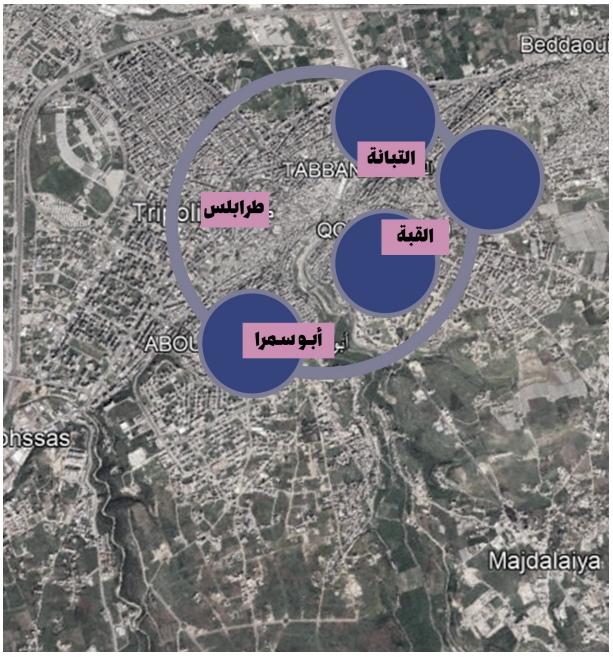

طرابلس

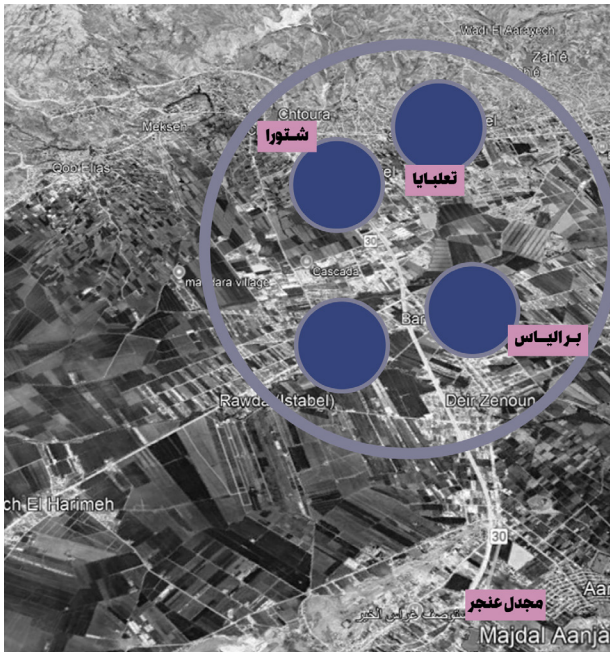

البقاع

مقدمة

سياق طرابلس والبقاع:

يمتد سهل البقاع، أحد أهم المناطق الزراعية في لبنان شرقيّ البلاد بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية. يتمتع السهل بتربة خصبة وموقع استراتيجي جعله مركزًا زراعيًا رئيسيًا منذ تأسيس دولة لبنان الكبير تحت الانتداب الفرنسي عام 1920.

وفقاً لتقديرات عام 2020، يقطن البقاع حوالي 700,000 نسمة، موزعين على ثلاث مناطق رئيسية: البقاع الشمالي، الأوسط، والغربي.

تعد زحلة، الواقعة في الوسط، العاصمة الإدارية للمنطقة، بينما يشكل البقاع الغربي نقطة تماس مع الحدود السورية. هذه الجغرافيا الاستراتيجية جعلت البقاع مسرحًا للنزاعات الإقليمية ومركزًا حيويًا لنفوذ أحزاب سياسية كبرى، مثل حزب الله (International Crisis Group, 2020).

اقتصاديًا، يعتمد البقاع على الزراعة بشكل أساسي، مع إنتاج رئيسي للحبوب والخضروات والفواكه والنبيذ. ومع ذلك، يعاني الإقليم من ضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات، ما يدفع نسبة كبيرة من سكانه إلى الهجرة، أو البحث عن فرص عمل خارج لبنان (World Bank, 2021). وإلى جانب الزراعة، تتمتع منطقة شتورة بتجمع مالي وتجاري حيوي، إلا أن غياب التنوع الاقتصادي يحدّ من إمكانات النمو المستدام.

أما طرابلس، ثاني أكبر مدن لبنان، فتقع شمالًا على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وقد تأسست منذ العصور القديمة كمركز تجاري بارز. انضمت إلى الكيان اللبناني عام 1920 أيضًا، وهي اليوم موطن لحوالي 500,000 نسمة.

تتميز طرابلس بتنوع ديني وطائفي يضم المسلمين السنة والعلويين والمسيحيين (UN-Habitat, 2016). تتوزع أحياؤها بين المدينة القديمة ذات الأسواق والمساجد التاريخية، والمناطق الحديثة نسبياً. ورغم كونها رمزاً للتعددية، إلا أن طرابلس تعاني مستويات مرتفعة من الفقر والتهميش الاجتماعي، إضافة إلى التوترات الطائفية المتكررة التي تقوّض استقرارها الداخلي (Carnegie Middle East Center, 2018). كما تنتشر الفوارق التنموية بين أحيائها، حيث تتمتع الضواحي القريبة من الميناء بمستوى معيشي أفضل مقارنة بمناطق أخرى مثل التبانة والقبة، التي تعاني من ضعف الخدمات الأساسية وهشاشة البنية التحتية (UNDP, 2020).

النساء في سياق البقاع وطرابلس:

منذ عام 2011، شكل تدفق اللاجئات واللاجئين السوريين إلى لبنان تحدياً إضافياً للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة أساساً. تشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR, 2020) إلى أن حوالي 39% من اللاجئين السوريين المسجلين يعيشون في منطقة البقاع، و28% في شمال لبنان.

تعاني اللاجئات السوريات من صعوبات جسيمة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما الرعاية الإنجابية، نتيجة لتراجع التمويل الإنساني وتقييد برامج الدعم الدولية (Mourtada & Melnikas, 2017). وقد أظهر تقرير للبنك الدولي (2018) أن نسب الاعتماد على المعونات ترتفع بين اللاجئات في المناطق الريفية مقارنة بالحضرية، مما يؤشر إلى فروقات إضافية في مستوى الهشاشة الاجتماعية.

تتأثر النساء في كل من طرابلس والبقاع بشكل كبير بالسياقات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. إذ تحد الأعراف الاجتماعية التقليدية، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، من فرص النساء في الحصول على التعليم والعمل

والخدمات الصحية المناسبة (ESCWA, في طرابلس، تزيد النزاعات الطائفية وتدني مستوى الخدمات العامة من هشاشة أوضاع النساء، خاصة في الأحياء الفقيرة حيث يواجهن تحديات أمنية واجتماعية معقدة. وبالمثل، تؤثر أنماط الحياة التقليدية والهياكل الاقتصادية الهشة في البقاع على دور النساء في المجتمع، إذ يقتصر حضورهن في كثير من الأحيان على الأطر العائلية والمجتمعية الضيقة.

انخفضت المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي (WFP) خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين، وخاصة الأسر التي ترأسها نساء (Yassin, 2018). كما فرضت السياسات البلدية قيودًا متزايدة على اللاجئين، بما في ذلك قرارات الهدم والطرد من المساكن غير النظامية (HRW, 2019).

ديناميات الفضاء العام واختلافات الأمان للنساء

تختلف طبيعة الفضاء العام ومستوى أمانه في طرابلس والبقاع. ففي طرابلس، تشكل الأوضاع الأمنية مصدر قلق رئيسي، حيث تحدّ النزاعات الطائفية والحضور الأمني الكثيف من حرية حركة النساء، خاصة في الأحياء الشعبية. في المقابل، تتحكم التقاليد الاجتماعية الصارمة بأنماط تواجد النساء في الفضاء العام في البقاع، مما يؤدي إلى تقييد حركتهن بشكل غير مباشر (UN-Habitat, 2016). كما تشير الدراسات إلى أن النساء في المناطق الريفية كالبقاع يشعرن بدرجة أقل من الأمان خلال تنقلهن مقارنة بالنساء في المناطق الحضرية، بسبب ضعف الإنارة العامة وقلة شبكات النقل الآمن.

المخرجات:

بعد تقديم السياق الجغرافي والاجتماعي للمنطقتين المدروستين، يعرض هذا القسم النتائج المستخلصة من مجموعات النقاش المركزة (Focus Groups) التي أُجريت مع مجموعة من النساء السوريات واللبنانيات في منطقتي البقاع وطرابلس.
تركزت هذه المجموعات على استكشاف تجارب النساء في الفضاءات العامة، أنماط الأمان والتنقل، أشكال الحماية الذاتية، وأثر النزاعات والهشاشة الاقتصادية على استخدامهن للفضاء العام.
تم جمع البيانات بين شهري أيلول وتشرين الثاني 2024، بمشاركة 20 امرأة: عشر نساء من كل منطقة، تراوحت أعمارهن بين 17 و 64، تعكس النتائج التالية تنوع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمشاركات، لفهم ديناميات الفضاء العام من منظور جندري متعدد الأبعاد:

لماذا تعتبر النساء مناطق آمنة دوناً عن سواها؟

المساحة الآمنة والمكان الـآمن:

تعددت تعريفات المشاركات لمفهوم "المساحة الآمنة"، واختلفت بحسب السياق الشخصي والاجتماعي، ولكن قاسمتها جميعًا الحاجة العميقة إلى الأمان كشرط أساسي للشعور بالاستقرار والقدرة على الاستمرار. بالنسبة لكثير من النساء، كانت الأسرة -وتحديداً العلاقة مع الأم أو الأب، أو الزوج والأولاد- هي أول ما يُستدعى عند الحديث عن المساحة الآمنة. هذه العلاقات الحميمة تُبنى على ثقة وألفة قد تتعرض أحياناً للاهتزاز، لكنها بقيت الملجأ الأول بالنسبة لهنّ.

في حالات أخرى، كانت المساحة الآمنة تتجسد خارج الأسرة، في مكان مثل "دار السلام" الجمعية التي تلتقي فيها النساء للحديث عن حياتهن، ومشاركة تجاربهن اليومية، والبحث عن دعم نفسي واجتماعي من نظيراتهن. عند التعمق في كيفيات تعريف المساحات الآمنة، أشارت معظم المشاركات إلى "المنزل" كمكان يوفر لهن الأمان النسبي، وخاصة المتزوجات اللواتي تحدثن أيضاً عن منزل الوالدين، أو الحي الذي نشأن فيه سابقاً.

العلاقة مع الجوار شكلت عنصراً حاسماً في الإحساس بالأمان، فمعرفة الجيران وتبادل الثقة معهم غالباً ما يعطي شعوراً بالاطمئنان، خصوصاً في الأحياء الصغيرة أو شبه المغلقة.

لكن مفهوم "المنزل" لم يكن دائماً مرادفاً للأمان. انتقال المرأة بعد الزواج إلى منزل جديد –يخضع لسلطة الزوج أو العائلة – غيّر هذا المعنى في أذهانهنّ، وجعل بعض النساء يشعرن بأنهن في مساحة غريبة، أو أقل قدرة على تحديد هويتها.

في هذه الحالات، بدا أن السيطرة على الفضاء ترتبط بالسلطة داخل الأسرة، وتقلّ قدرة النساء على فرض تصوراتهن عن الراحة أو الأمان فيها.

ما لفت الانتباه في الإجابات والسرد الناتج عنها، هو تفضيل بعض النساء خلق مساحتهن الخاصة، والتحدث عن ضغوطاتهن أمام نساء أخريات وليس أمام عائلاتهن، إما رغبةً في الحفاظ على خصوصية التجربة، وإما لأنهن يخشين مشاركة أعبائهن النفسية مع الأسرة.

بدا واضحاً أن هذه المساحات – وإن كانت محدودة – تشكل بديلاً ضرورياً لتعويض غياب الدعم أو الحماية في النطاق الأسري، خصوصاً في حالات التوتر أو الضغط النفسي أو العنف الرمزي أو المباشر.

وتطرقت بعض السرديات إلى أن شعور الأمان ليس ثابتاً، بل يتغير وفقاً للمراحل الحياتية والأشخاص المحاطة بهم المرأة. وجود شخص داعم، أو غيابه، قد يغير تماماً تصورات النساء عن أماكن بعينها، حتى لو لم يتغير فيها شيء من حيث الشكل أو الموقع.

في السياق ذاته، برزت أهمية المساحات المدنية الجماعية الآمنة، والتي تلعب دوراً محورياً في بناء الثقة بالنفس والشعور بالقدرة على مواجهة التحديات. هذه المساحات لا تقتصر أهميتها على ما يحدث فيها، بل تمتد آثارها إلى خارجها، حيث تمنح النساء أدوات ومهارات واستراتيجيات للتعامل مع الخطر في الحياة العامة، وتكسر العزلة التي كثيراً ما تُفرض عليهن.

أشارت عدة نساء إلى دور الجمعيات والمبادرات المجتمعية كمصدر للمساحات الآمنة. مراكز مثل "دار السلام" أو غيرها من الجمعيات، شكلت نقطة التقاء للنساء، حيث يمكنهن التعبير، والمشاركة، والشعور بالحماية من خلال تواجد نساء أخريات يتشاركن معهن الخلفيات أو الظروف نفسها. هذه المساحات، وإن لم تكن خالية من التحديات، مثلت متنفساً وحيّزاً لإعادة بناء مفهوم الأمان بطريقة جماعية، بعيدًا عن الضوابط الأسرية التقليدية.

الاغتراب والانتماء:

الاغتراب، كما وصفته النساء، لم يكن مفهوماً مجرداً أو مقتصراً على الإحساس بالغربة الجغرافية، بل كان شعوراً معقداً يتداخل فيه البعد النفسي، الاجتماعي، والمكاني. عبّرت معظم المشاركات عن نوع من الانفصال عن المكان -سواء عن المدينة التي يعشن فيها، أو حتى عن منازلهن أو أحيائهن - بسبب تغيرات طرأت على الفضاء أو على علاقتهن به، أو بسبب تغيّرات في أنفسهن وتصوراتهن عمّا يجب أن يكون عليه الشعور بالانتماء.

بالنسبة للسوريات، كان الاغتراب يرتبط غالباً بالنزوح القسري، والانتقال إلى بلد جديد، والتعامل مع ثقافة مختلفة، ولغة قد تكون غريبة. هذا الانفصال عن البيئة الأصلية، بما تحمله من شبكات دعم وعلاقات اجتماعية، ترك أثراً عميقاً على قدرتهن على التأقلم. بعضهن عبّرن عن شعور دائم بأنهن "ضيوف"، أو بأنهن غير قادرات على التفاعل مع المدينة الجديدة كمساحة تخصّهن. حتى بعد سنوات من الإقامة فيها، ظلّ هذا الشعور حاضراً، لأن المدينة لم تمنحهن فرصة لبناء انتماء حقيقي، أو لأنهن لم يشعرن بأنها تعترف بهن كجزء منها.

أما بالنسبة للبنانيات، فقد تجلّى الاغتراب في عدة صور؛ البعض عبّرن عنه كشعور بالتعب من المدينة -من ضجيجها، من ازدحامها، من التغيرات الحاصلة فيها بعد الأزمات الاقتصادية والسياسية - وكأن بيروت أو طرابلس أو البقاع لم تعد كما كانت، أو لم تعد تفتح ذراعيها لهن كما في السابق. إحدى النساء تحدثت عن تغيّر حيّها القديم، وكيف باتت تشعر كأنها "غريبة" في الشوارع التي نشأت فيها. الناس تغيروا، الأبنية تغيرت، واختفت ملامح الألفة، فتحول الحيّ إلى مجرد مكان تمرّ منه، لا تعيش فيه.

الاغتراب لم يكن مرتبطاً بالمكان وحده، بل بالزمن أيضًا. بعض النساء قلن إنهن يشعرن بأنهن لا ينتمين إلى "هذا العصر"، أو أن الإيقاع السريع للحياة، وتغير القيم الاجتماعية، جعلهن يشعرن بأنهن خارج النسق.

عبّرت إحداهن عن هذا الإحساس بقولها: "كأن الزمن سبقني، وأنا بعدني واقفة محلّي."

هذه الجملة البسيطة تكثف شعوراً عميقاً بالعزلة، بالانفصال عن السياق، وبأن المسارات الحياتية المتاحة لم تعد تُلائم أحلامهن أو طموحاتهن.

ومن زاوية أخرى، تناولت بعض المشاركات العلاقة المعقدة مع الهوية كمصدر للاغتراب. ففي حالات عديدة، أدى التمييز الاجتماعي – سواء على أساس الجنسية، أو الوضع الاجتماعي، أو حتى اللباس – إلى تعزيز هذا الإحساس بالعزلة.

كانت هناك إشارات متكررة إلى شعور النساء بأن المدينة أو المجتمع "لا يرى نفسه فيهن"، أو أنه يفرض عليهن أدواراً وقوالب لا تعكس هوياتهن الحقيقية.

لكن رغم هذا الشعور العميق بالاغتراب، لم يكن الخطاب يائساً تماماً. بعض النساء تحدثن عن محاولات مستمرة لإعادة تعريف علاقاتهن بالمكان عبر بناء صداقات جديدة، أو المساهمة في مبادرات اجتماعية، أو حتى عن طريق تغيير نظرة الذات تجاه المحيط.

الاغتراب، كما ظهر في سردياتهن، لم يكن نهاية المطاف، بل حالة متغيرة، قابلة للتفاوض والمواجهة، حتى لو ظلت آثارها كامنة في الحياة اليومية.

الأمان والتنقل والقدرة على الحركة:

التنقّل، بوصفه أكثر من مجرد حركة جسدية من نقطة إلى أخرى، تجلى في روايات النساء كمساحة للصراع، والمفاوضة، وأحياناً للمقاومة. كانت القدرة على الحركة، أو بالأحرى تجاوز العوائق الموضوعة في وجه حرية الحركة، مرتبطة بسياقات اجتماعية واقتصادية وأمنية متداخلة، ما جعل هذه المسألة مركزية في فهم علاقتهن بالمدينة والفضاء العام.

بالنسبة لكثير من النساء، ارتبط التنقّل بالسؤال عن الأمان. عبّرت بعضهن عن قلق دائم أثناء الخروج، خصوصاً في ساعات الليل أو في أماكن تُعتبر "غير آمنة".

الأمان لم يكن مفهوماً مرتبطاً بالخوف من التحرش أو العنف فقط، بل أيضاً بانعدام البنى التحتية المناسبة: إنارة ضعيفة، شوارع غير مهيأة للمشاة، غياب وسائل نقل عامة موثوقة. إحدى المشاركات في طرابلس وصفت كيف تتجنب الخروج مساءً لأنها "ما بترتاح على الطريق، ولا بتثق إنه في حدا ممكن يساعد إذا صار شي". هذا الشعور بالخطر المحتمل جعل الكثير من النساء يُقيّدن حركتهن وتنقّلهنّ.

في البقاع، حيث البنية التحتية للنقل محدودة، ظهرت عوائق إضافية تتعلق بعدم توفر وسائل النقل أو تكلفتها المرتفعة. النساء، لا سيما السوريات منهن، تحدثن عن اعتمادهن على أقاربهن الرجال للتنقّل، هذا التقييد لا يُضعف من حضور النساء في الفضاء العام فقط، بل يُقيّد أيضاً إمكانيات الوصول إلى العمل، أو التعليم، أو الرعاية الصحية.

البعض ربطن صعوبة التنقّل بفكرة الخوف من التعرّض للمساءلة أو الشبهة، خاصة حين يكون التنقل بين الأحياء المختلفة أو من المدينة إلى الريف. إحدى المشاركات عبرت عن هذا الشعور بقولها: "إذا شافوني ماشية لحالي أو طالعِة بباص، دغري بصير في أسئلة: لوين رايحة؟ وليش؟ ومع مين؟" انتهاك الخصوصية على المستويين الاجتماعي والسياسي جعل التنقّل تجربة تتطلب استراتيجيات تفاوض دائمة، وغالباً على حساب الشعور بالحرية.

ومن جهة أخرى، رأت بعض النساء في التنقّل وسيلة للتنفّس، للخروج من الضغط اليومي، أو لاستعادة شيء من التحكم بحياتهن. بعضهن تحدثن عن "لحظة في الباص" أو "وقت المشي لوحدي" كفرصة للتفكير، أو للاستماع للموسيقى، أو حتى لمراقبة المدينة بصمت. هذه اللحظات، رغم أنها قد تبدو عابرة، حملت أبعاداً رمزية مهمة: إنها لحظات استرداد للذات، ولو مؤقتة، في مواجهة واقع مليء بالضغوطات. لكن هذه التجارب كلها، رغم تنوّعها، تقاطعت في نقطة أساسية: حرية التنقّل ليست متاحة بالتساوي. هناك تفاوت حاد في الوصول إلى الفضاء، تحدده الطبقة، والهوية، والسن، والحالة القانونية، والنوع الاجتماعي. هذا التفاوت يعيد إنتاج أشكال خفية من الإقصاء، ويؤثر على كيفية تشكيل النساء لعلاقتهن بالمدينة.

الفضاء العام:

أدى غياب المساحات العامة الآمنة إلى تعزيز شعور الأهالي بالخوف المستمر على أطفالهم من الحوادث، ما يفاقم عزلة النساء ويحد من قدرة الأطفال على اللعب أو التنقل بحرية. وتُفاقم هذه التحديات من الضغوط النفسية والجسدية على النساء، نظرًا لمسؤولياتهن المتزايدة في رعاية الأطفال وتأمين الاحتياجات المنزلية.

تتحدّث النساء عن علاقتهن بالطرقات والحيز العام من منطلق الخوف، لا الراحة أو الاعتياد. فالمشي في الشارع، أو انتظار وسيلة نقل، أو حتى إرسال الأطفال إلى المدرسة، هذه الأعمال الروتينية البسيطة، تتحوّل بسبب ضعف البنى التحتية وسوء التخطيط العمراني إلى تجربة محفوفة بالمخاطر.

أحد الأسباب الرئيسية، غياب الاستقرار في المجال العام، إذ يمكن أن يُقطع الطريق في أي لحظة بسبب احتجاج مفاجئ، أو تشييع مسلّح، أو خلاف بين مجموعات حزبية. تروي إحداهن أنها خرجت ذات مرة لشراء حاجيات لأطفالها فوجدت نفسها عالقة وسط موكب مسلّح.

وتتحدث أخريات عن شعورهن بالعجز أمام تجمعات شبابية على الأرصفة أو أمام المقاهي، والتي تتحول في المساء إلى فضاءات مغلقة أمام النساء. تقول إحدى المشاركات: "حتى لو كنت ذاهبة للعمل، أشعر أني مراقبة أو مُحاصَرة بنظرات مزعجة". هذا النوع من الاحتلال غير الرسمي للمجال العام يُقصي النساء تدريجيًا من الفضاءات العامة، لا من خلال قوانين، بل عبر الخوف المتراكم بسبب احتمالية الخطر.

في بعض الحالات، تكون الأرصفة ضيّقة أو مشغولة بأنشطة تجارية خطرة كالحفر أو استخدام أدوات حادة، ما يضطر النساء للنزول إلى الطريق وتعريض أنفسهن لخطر الدهس بالمركبات المسرعة.

الفضاء العام كمساحة تفاوض ومقاومة:

شكّل الفضاء العام، في شهادات النساء، ساحة معقّدة تتقاطع فيها مشاعر الترقّب، والخوف، والأمل، والانتماء، والرفض. لم يكن الفضاء العام مجرد خلفية محايدة تتحرك فيها النساء، بل كان مجالًا يوميًا للتفاوض المستمر، سواء مع الأعراف الاجتماعية أو مع التهديدات الأمنية أو مع البنى التحتية غير العادلة.

في أحياء طرابلس والبقاع، تحدّثت العديد من النساء عن شعور بالانسحاب من الشارع، ليس فقط بسبب التحرّش أو العنف، بل أيضاً بسبب نظرات الرجال، واحتلال الأرصفة من قبل المقاهي غير المرخّصة، والبسطات، وتجمّعات الشباب. هذه العناصر، على بساطتها الظاهرية، تخلق بيئة طاردة للنساء. الفضاء العام هنا، يصبح ذكوريًا بشكل صارخ، ويُعاد إنتاجه يوميًا عبر ممارسات السيطرة العينية والمادية. أشارت إحدى النساء في طرابلس إلى أنها "بتغير الطريق لو شافت مجموعة شباب واقفين... حتى لو ما حكوا، وجودهم بيخلي الواحدة مننا ما تحس بأمان".

النساء لا يُقصين فقط بفعل العنف المباشر، بل أيضاً عبر "البنية الخشنة" للمدينة: غياب الأرصفة، أو إشغالها، غياب الإنارة العامة، والمواصلات، وتضارب الاستخدامات في الطرقات، بين السيارات والمشاة والماشية كما في البقاع، كل هذه العناصر تجعل من التواجد اليومي في الفضاء العام مهمة معقّدة ومليئة بالعقبات. ورغم ذلك، لا يمكن القول إن النساء غائبات تماماً عن هذه المساحات، بل على العكس، هن حاضرات عبر أشكال متنوعة من التفاوض والاختراق.

الجمعيات والمراكز المجتمعية شكّلت بديلًا مؤقتًا وآمنًا لهذا الفضاء العام الطارد. وصفت المشاركات هذه المراكز كأماكن حاضنة لتجاربهن، تساعدهن على الشعور بالأمان والانتماء، لكنها أيضاً، بطبيعتها المحدودة والمشروطة، لا تُعوّض حرمانهن من الحق بالتواجد في الفضاء العام بشكل كامل.

أحد أوجه الفقد كان مرتبطًا بهذا التقييد: غياب العفوية، وعدم القدرة على اتخاذ قرار الخروج دون حسابات مسبقة. تقول إحدى النساء: "حتى لو كان في نشاط بمكان آمن، بس الطريق إلو مش آمن... بصير كل شي بده ترتيب، وبصير صعب".

ورغم هذا التقييد، تبرز بعض التفاصيل في يوميات النساء حيث يتعاملن مع ظروف غير مريحة وغير آمنة عبر آليات تأقلم عديدة، مثلًا: امرأة تصرّ على مرافقة أطفالها إلى المدرسة مشيًا، رغم التحرش. وأخرى تخرج وحدها إلى السوق، رغم الاعتراضات العائلية. وثالثة تُطالب بتوسيع دورها في الجمعية لأنها "بدها تحس إنها موجودة ومؤثرة". هذه الممارسات، قد تبدو بسيطة ولكنها تنمّ عن رغبة في إعادة تشكيل الفضاء ومواجهة استبعاده، أو ببساطة تدلّ على انعدام الحلول.

إذن، الفضاء العام ليس مجرد كتلة صلبة ثابتة، بل مساحة تتغير بتغير علاقات وموازين القوى، وهوية من يشغلها. النساء المشاركات، عبر تجاربهن، أعدن رسم ملامح هذه المساحة، لا بوصفهن شاهدات عليها فقط، بل كفاعلات يُنتجن يوميًا استراتيجيات للوجود، والانتماء، وإعادة التفاوض على شروط الحياة في المدينة.

خرائط الأمان والخطر في طرابلس:

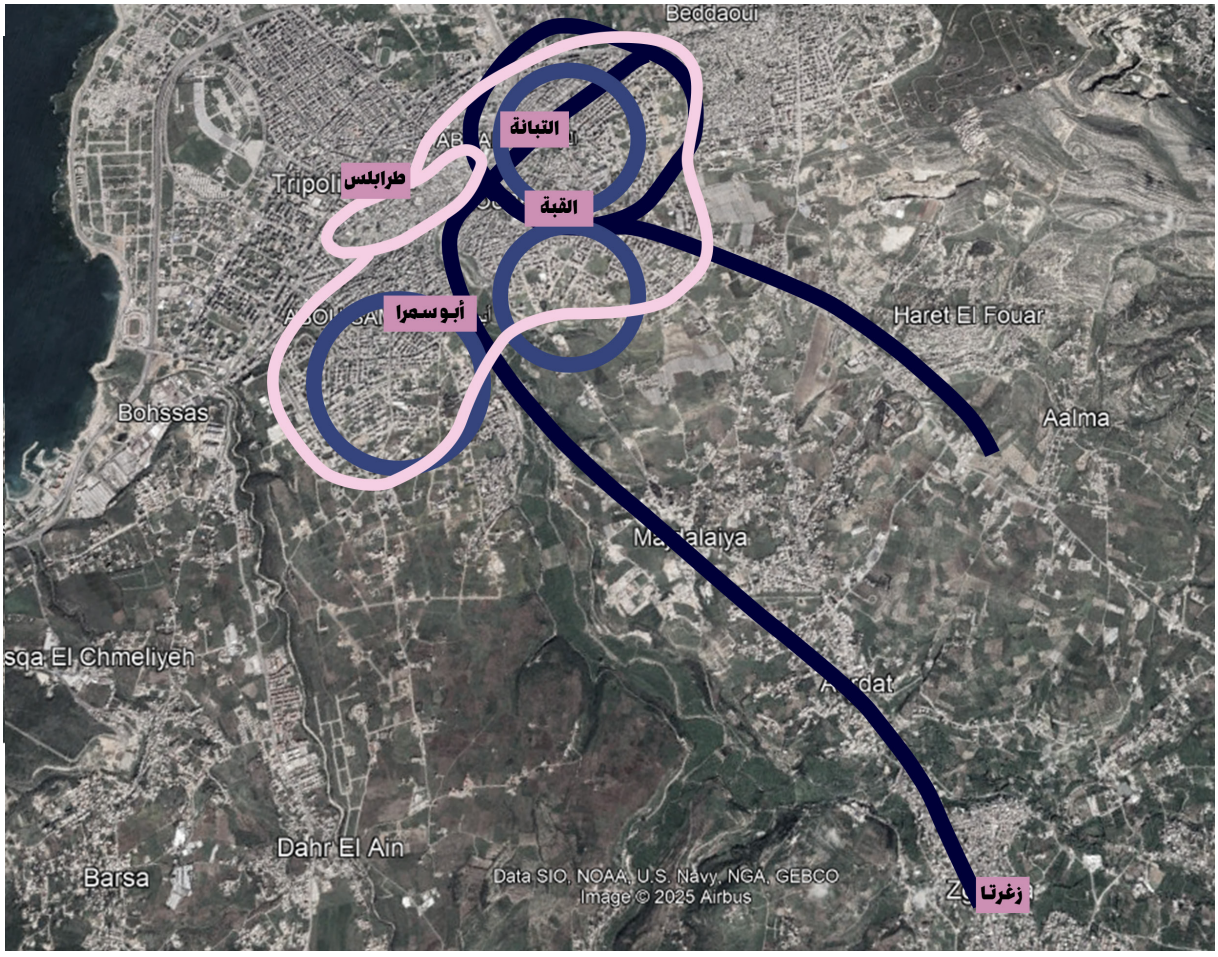

مرتبطة بالخصوصية في السكن وحركة النساء

مرتبطة بالنزاع المسلح

مرتبطة بهيمنة الرجال: مشاة وطرقات وساحات

خرائط الأمان والخطر في البقاع:

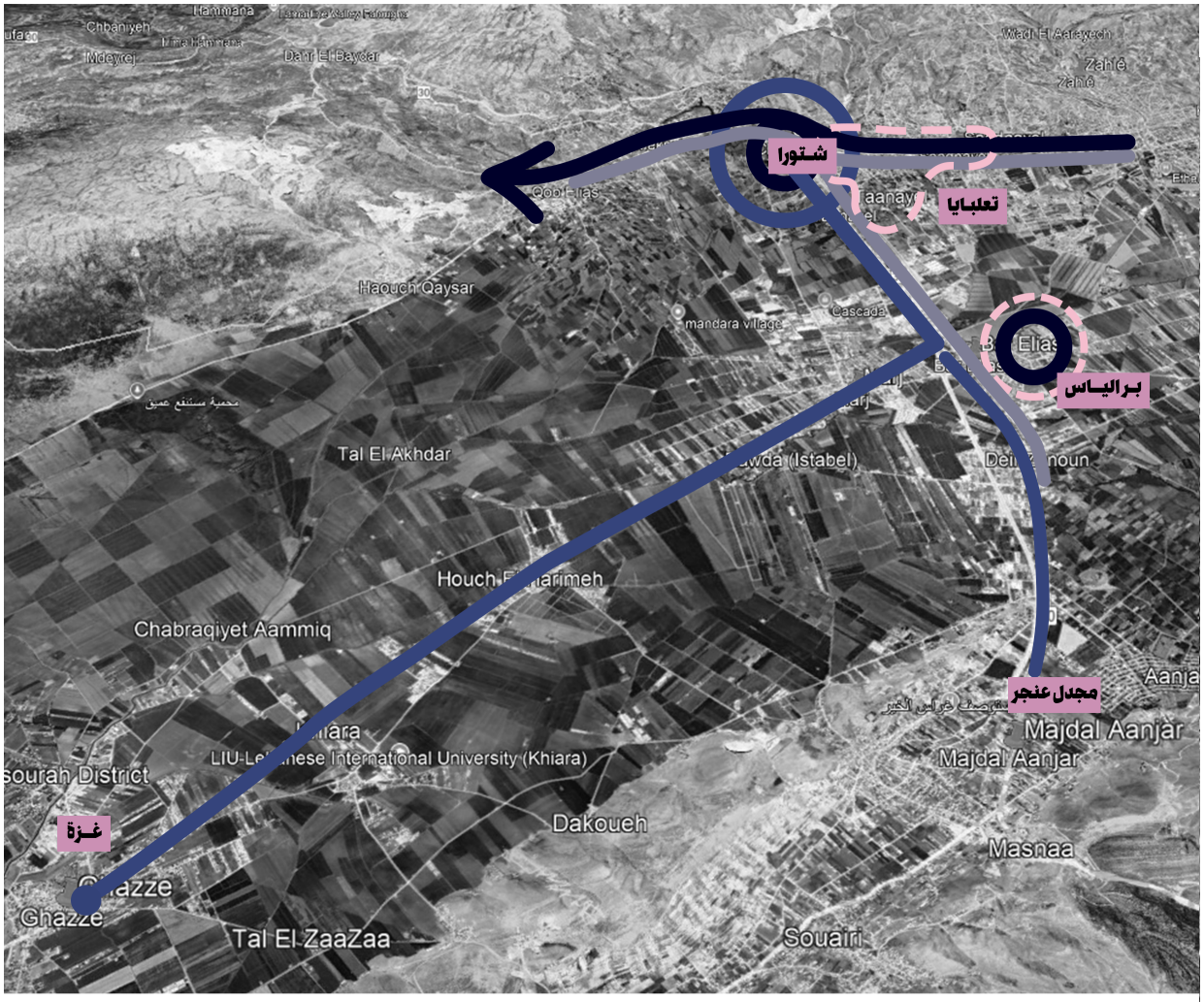

خطر مرتبط بالتحرش من الرجال المشاة أو سائقي المركبات

خطر مرتبط بالتحرش بسبب أشغال الطرقات العامة

خطر مرتبط بغياب البنية التحتية

خطر مرتبط بالتجاوزات المرورية وطرق المركبات

أيــن تــشعر النســـاء بالأمـــان؟

إجابات 21 امرأة عن سؤال: ما هي المساحة الآمنة لكِ؟

تكـرار الإجابة

كنبة / غرفة خاصة / مساحة صغيرة في البيت — 2

الطفولة / الأمومة / كتحول في الإحساس بالأمان — 1

البيت — 13

- غالبًا يُوصف كمملكة خاصة وملاذ داخلي -

بيت الأهل / الأهل / الأم والأب — 10

الجمعيات / المراكز (بذرة خير، دار السلام...) — 9

- كمكان يوفر مساحة للتعبير والدعم -

الأشخاص (الزوج، الأولاد، الأم، الأصدقاء...) — 9

- داعمون أساسيون، خصوصًا عند غياب الأهل -

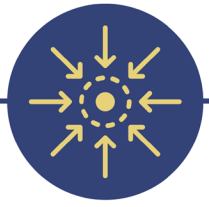

الجيران / الحي / المجتمع — 4

كيف تؤثر البنية التحتية للمدينة والخلفية الاجتماعية للنساء على تفاعلهن مع المدينة؟

البنية التحتية للمدينة وأدوار النساء:

وصفت النساء المشاركات في طرابلس والبقاع الخدمات الحكومية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية بأنها محدودة، غير كفؤة، وتشكل خطرًا في بعض الحالات. كما تُربط هذه الخدمات غالبًا بعلاقات زبائنية مع الأحزاب أو بالمعارف الشخصية، ما يعيق الوصول العادل إليها.

في ظل تراجع كفاءة هذه الخدمات، تلجأ النساء إلى خدمات القطاع الخاص رغم كلفتها المرتفعة وصعوبة الوصول إليها، ما يزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسر، خاصة ذات الدخل المحدود.

تشير شهادات النساء إلى أن البنية التحتية للمدينة تعيق التفاعل الآمن والمريح مع الحيز العام، لا سيما في ما يخص الأرصفة والطرقات.

تعاني العديد من الأحياء غياب الأرصفة أو ضيقها، كما تفتقر الجسور والمناطق المرتفعة إلى حواجز حماية، مما يشكل خطرًا كبيرًا على الأطفال والمشاة. حيث تغلّب السياسات الحضرية في المدينتين مصلحة المركبات الخاصة على حساب سلامة المشاة، مع فرض غرامات على السائقين دون توفير بنية تحتية ملائمة مثل مواقف سيارات آمنة.

أشارت النساء إلى وقوع حوادث مأساوية بسبب ضعف البنية التحتية، منها انهيار سقف صف مدرسي في طرابلس بعد إزالة عمود داعم لخلق مساحة إضافية للطلاب، ما أدى إلى مقتل الطفلة ماجي محمود. لم تُقدِّم الحكومة اللبنانية أي دعم نفسي أو **مادي لعائلات الطلاب المتضررين. كذلك، شهدت إحدى المناطق سقوط رجل وطفله في وادٍ بسبب غياب سياج الحماية.**

إلى جانب البنية المادية للمدينة، تتقاطع هذه المخاوف مع الأدوار الاجتماعية الملقاة على عاتق النساء، مثل الاهتمام بالأطفال وتأمين الطعام والاحتياجات المنزلية. هذا الدور اليومي يضع النساء في مواجهة دائمة مع المجال العام، ومع الأحكام الاجتماعية التي تتهمهن بعرقلة الطريق أو التواجد في أماكن "غير مناسبة".

لذلك، ترتبط حرية التنقل بالأمان أولًا، لكن هذا الأمان هشّ، يتأثر بعوامل متداخلة: شكل الشارع، ونشاطاته، والسايق السياسي، وحتى العادات العائلية أو الاجتماعية. وبين هذه التقاطعات، تختار الكثير من النساء الانسحاب، ليس لأنهن لا يرغبن بالحضور، بل لأن المدينة لم تترك لهن خيارًا آمنًا للحضور.

العلاقة مع الخدمات الحكومية والقطاع الخاص:

أجمعت المشاركات من طرابلس والبقاع على وجود صعوبات مشتركة في الوصول إلى التعليم، بما في ذلك الاكتظاظ، نقص الموارد، وغياب الاعتراف الرسمي بالأوراق الثبوتية. تواجه النساء السوريات، بالإضافة إلى اللبنانيات المتزوجات من سوريين، تحديات كبيرة في تسجيل أولادهن وبناتهن في المدارس العامة، نظرًا لغياب الجنسية أو الإقامة القانونية الدائمة، وهو ما يحرم الأطفال والطفلات من حق التعلّم.

في البقاع، تعدّ إمكانية الالتحاق بالتعليم دون أوراق رسمية واحدة من أبرز العقبات، إذ لا يُمنح الأطفال شهادات تثبت تعليمهم، ما يعيق تقدمهم في المراحل التعليمية.

على صعيد الصحة، تعد المستوصفات والمشافي الخاصة ذات أجور مرتفعة، لا تتناسب مع المقدرة المالية للسوريين\ات واللبنانيين\ات على حد سواء حيث يعتمدون على خدمات المستوصفات المدعومة من المنظمات غير الحكومية. كما يتعرض اللاجئون/ات السوريون/ات واللبنانيون/ات على حد سواء لمخاطر صحية جمة بسبب شرط الدفع المسبق للمشافي قبل تقديم الخدمات الصحية الإسعافية، وهي خدمات ضرورية للبقاء على قيد الحياة؛ يفاقم هذا الاشتراط المجحف من المعاناة، حيث لا يمكن للعديد من اللاجئين/ات تحمل تكاليف العلاج خصوصاً في ظل غياب الاستجابة الملائمة والسريعة من مفوضية شؤون اللاجئين.

كما تشكّل قلة المستوصفات المجانية والاعتماد على المستوصفات التابعة للمنظمات غير الحكومية تحديًا، بالإضافة إلى تحول المستوصفات المجانية إلى "شبه مجانية" رغم أنها ما تزال مقبولة التكاليف بالنسبة للأغلبية، ولكن العديد من السكان يفتقرون للقدرة المالية التي تسمح لهم/ن بالاستفادة منها نتيجة إفقارهم/ن وتهميشهم/ن. من الجدير بالذكر أيضًا أن الضمان الصحي والاجتماعي الحكومي اللبناني يقتصر على العسكريين، ويعتمد على هذه الميزة لاستقطاب المجندات والمجندين.

أشارت النساء اللبنانيات إلى أن عام 2019 شكّل نقطة تحوّل في العلاقة مع الدولة والخدمات العامة، إذ باتت المطالبة بالحقوق تُقابل بثقافة "لوم الضحية"، حيث يُتهم المواطنون والمواطنات بعدم الوطنية والأنانية لمطالبتهم بخدمات أساسية في ظل الوضع المتدهور للحكومة. أدى هذا الخطاب إلى تراجع الأفراد عن المطالبة بحقوقهم في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والخدمات البلدية، خوفًا من المضايقات الأمنية أو القانونية، خاصة في ظل تغوّل المحسوبيات.

العلاقة مع المؤسسات غير الحكومية:

تغطي المنظمات المدنية والجمعيات الخدمات الصحية كبديل عن العجز الحكومي في توفير الخدمات للاجئين/ات السوريين/ات، واللبنانيين، ولكنها ما تزال عاجزة عن تلبية الحاجة الكبيرة.

وتلعب المؤسسات غير الحكومية دورًا حيويًا في تقديم خدمات أساسية منخفضة الكلفة أو مجانية، خاصة في مجال الصحة الأسرية، إلا أن النساء، سواء اللبنانيات أو السوريات، أبدين مخاوف عميقة تجاه غياب آليات استجابة سريعة في الحالات الصحية الطارئة، خصوصًا في المشافي التي تشترط الدفع المسبق قبل تقديم الخدمات. في كثير من الحالات، يتجاوز المبلغ المطلوب قدرة الأسرة المالية، ما يهدد حياة المريض أو المريضة. كما انتقدت المشاركات أداء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المسؤولة عن خدمات اللاجئين واللاجئات السوريين\ات، مشيرات إلى بطء تواصلها واعتمادها الحصري على البريد الإلكتروني، مما يضع السوريين\ات في حالة خطر مباشر في حال الحاجة إلى تدخل إسعافي عاجل.

هيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) هي الجهة الرسمية المسؤولة عن تقديم الخدمات للاجئين السوريين في لبنان، ولكنها لا تمتلك آلية استجابة سريعة، وتعتمد في تواصلها الداخلي على البريد الإلكتروني فقط، مما يعرض حياة اللاجئين السوريين في المشافي في حالات الطوارئ إلى خطرٍ مباشر. رغم وجود أرقام هواتف مخصصة للطوارئ مع هيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أن هذه الاتصالات غالباً ما يتم تجاهلها أو عدم الرد عليها، مما يزيد من تفاقم الأوضاع

أشارت النساء السوريات إلى أن الوصول إلى خدمات الكهرباء والمياه يتم عبر القطاع الخاص مقابل تكلفة، نظراً لتحكم القطاع الخاص وهيمنته على قطاع الكهربا. ويعيش السوريون والسوريات بذلك مفارقة يومية: يمكنهم شراء الخدمة كالكهرباء لكونها قطاع خاص في حين تغيب الخدمات التي قد تقدمها الحكومة اللبنانية لهن/م.

الحمل والولادة في ظل النزاع المسلح

القلق المرتبط بالحمل والولادة

في ظل النزا ع المسلح، يعد الحمل والولادة أحد أبرز مخاوف العائلات في لبنان، خاصة بالنسبة للنساء. يشكل الحمل مصدرًا كبيرًا للقلق والضغط النفسي، نظرًا للخطر المرتبط به وغياب فرص الرعاية الطبية. في العديد من الحالات، يترافق الحمل مع صعوبة التنقل نتيجة للظروف الأمنية غير المستقرة، بالإضافة إلى غياب الأماكن الآمنة التي يمكن للنساء أن يلدن فيها.

التضامن الاجتماعي في حالات الحمل والولادة

يظهر التضامن الاجتماعي بشكل واضح في حالات الحمل والولادة، حيث تكون النساء مستعدات لاستقبال أخريات في بيوتهن للمساعدة في الولادة فقط لأنهن يقطن في مناطق آمنة أو بالقرب من مراكز صحية. في هذه الظروف، تُجبر النساء على الولادة دون وجود دعم قريب من أفراد العائلة أو الأصدقاء خوفًا من تعريضهم/ن لخطر ما أثناء التنقل للوصول إلى المستشفيات. كما تُجبر النساء على تحييد أزواجهن من عملية الحمل والولادة، وذلك تجنبًا للاعتقال أو القتل أثناء محاولتهم الوصول إلى المراكز الصحية أو الأطباء.

التنقل والمخاطر الصحية

أشارت النساء المشاركات في طرابلس إلى الدور الحيوي الذي يلعبه الصليب الأحمر في تأمين الصحة الإنجابية خلال النزا ع بين جبل محسن والتبانة. أما النساء السوريات، فاعتبرن أن الحمل والولادة من أهم تحديات الأسرة في حالات النزا ع، نظراً لخطورة التنقل، وندرة المواصلات، وسيطرة المسلحين على الشوارع وفرض نقاط التفتيش.
تُشكل عملية التنقل للوصول إلى المراكز الصحية تحديًا كبيرًا ، خاصة في المناطق التي تشهد نزاعًا مستمرًا. على سبيل المثال، سكان جبل محسن كانوا يواجهون خوفًا مضاعفًا عن سكان التبانة بسبب اضطرارهم للمرور عبر التبانة للوصول إلى أي منطقة أخرى آمنة، في حين لم يكن أهالي التبانة يواجهون نفس التحدي. يشير هذا التفاوت إلى أن النساء لا يواجهن فقط خطرًا جسديًا ولكن أيضًا تحديات سياسية واجتماعية ترتبط بالمكان الذي يعشن فيه.

خرائط الفعاليات والمنشآت في الحياة اليومية للنساء:

طرابلس

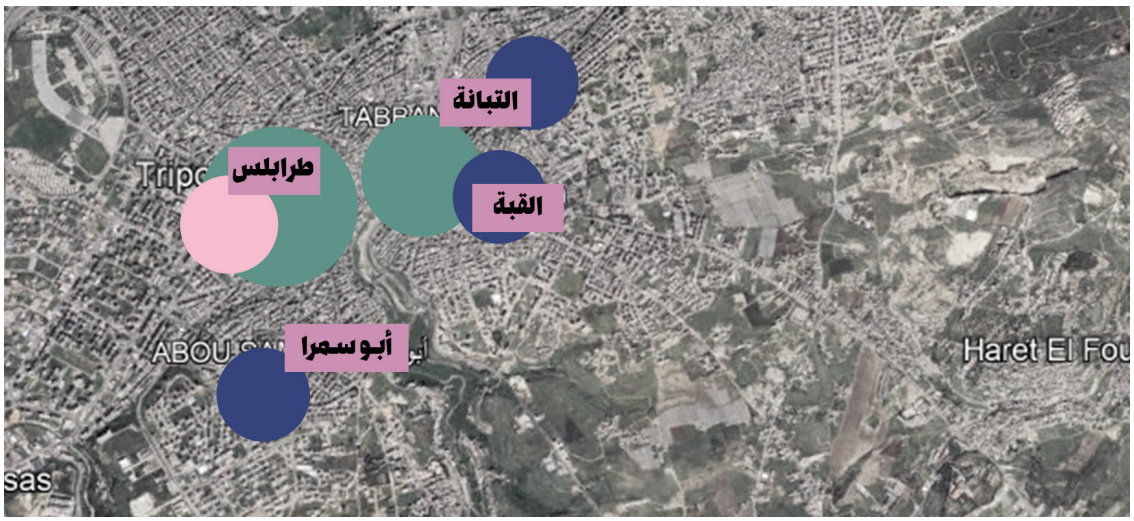

- خدمات مؤسسات المجتمه المدني
- مؤسسات حكومية
- اقتصادي - خدمات تجارية وأسواق

البقاع

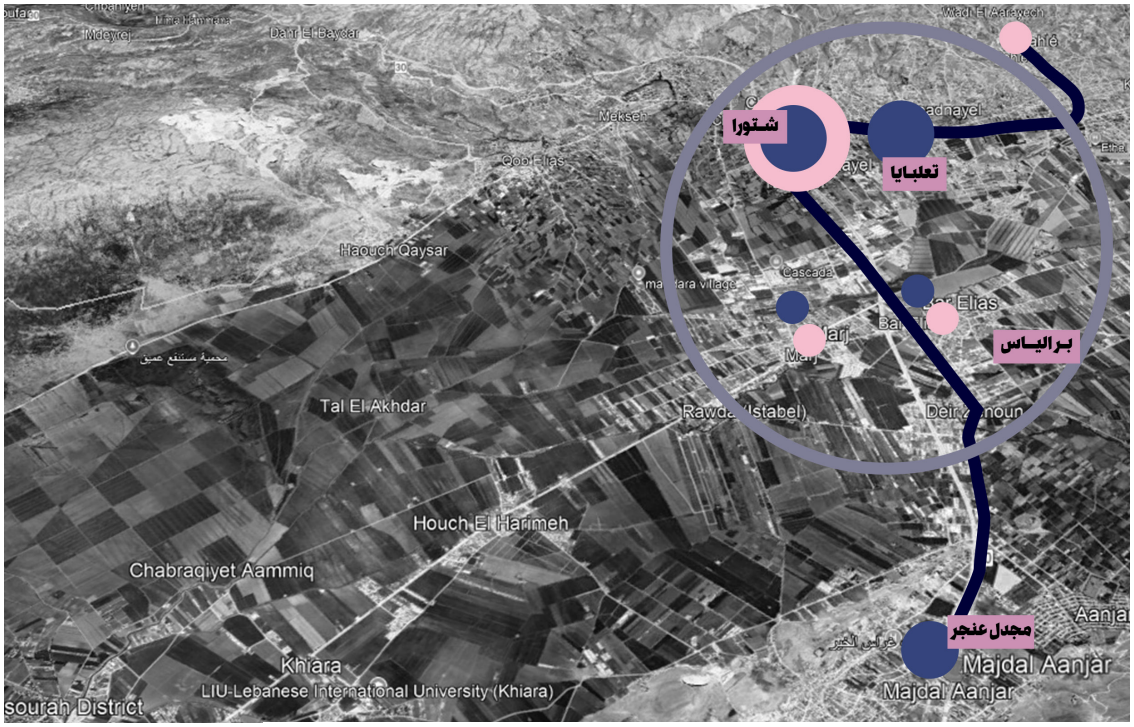

- منشآت حكومية وخدمات المنظمات والمجتمع المدني
- فعاليات اقتصادية وخدمية
- مسار اقتصادي واجتماعي وحيوي

ما هي المدينة الآمنة؟

المدينة الآمنة، كما تراها العديد من النساء، هي المكان الذي يتمتع فيه الفرد بحماية شاملة من المخاطر الاجتماعية والجسدية. الأمان في هذا السياق لا يعني فقط غياب المخاطر المباشرة مثل العنف أو الجريمة، بل يشمل أيضًا بيئة تشريعية وصحية واجتماعية تدعم رفاهية الجميع. من أبرز ملامح هذه المدينة هي **الحوكمة الفعالة** التي ترتكز على آليات حكومية شفافة، حيث تنظم القوانين وتُدار الرقابة على مستوى البلديات والمدن بشكل يضمن توازن الحقوق والواجبات لجميع الأفراد.

كما أن الأمان الصحي يعد من الأولويات في مفهوم النساء للمدينة الآمنة، حيث يرتبط بتوفير **نظام صحي** قادر على تقديم خدمات صحية فعالة وسهلة الوصول. يعتبر الأمان الصحي جزءًا من الأمان الشامل في المدينة، بمعنى أن الأمان يتجاوز العمران، بل يتعداه ليشمل تأمين الاحتياجات والحقوق الأساسية، مثل **التغذية والرعاية الصحية**، التي تضمن بقاءهن الفعلي وصحة أجسادهن بعيدًا عن المخاطر الصحية التي قد تهدد وجودهن.
المدينة الآمنة تعتمد على إدارة فعالة وموارد مدارة بشكل جيد، تُظهر مدى قدرة الحكومة أو السلطات المحلية على تقديم خدمات أساسية تضمن الأمن الاجتماعي والنفسي للأفراد. من خلال هذه الحوكمة، يمكن توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى مرافق ترفيهية وحدائق عامة تعزز جودة الحياة. هذا التنسيق بين السلطة المدنية والخدمات العامة يعزز من شعور الأفراد بالأمان الداخلي، ويخلق بيئة تؤمن راحة نفسية أكبر.

لكن، من المهم أن نلاحظ أن العديد من النساء يعتبرن **انعدام الأمان** داخل المدينة متصلًا بـ**الوضع السياسي** في لبنان. فالفساد، وغياب رئيس الدولة، وسيطرة الميليشيات، وكل هذه التحديات السياسية، تزيد من تفاقم الوضع الأمني الشخصي والجماعي. من خلال هذه الظروف، تصبح معايير الأمان في المدينة مرتبطة بشكل وثيق بالقدرة على حل المشكلات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الداخلي.

الأمان في المدينة يتصل أيضًا بوجود **آليات قانونية** تحمي النساء. ففي مدينة آمنة، تستطيع النساء الإبلاغ عن أي اعتداء يتعرضن له، ويجدن في القوانين ضمانًا لحماية حقوقهن. الحماية القانونية للنساء تعتبر عنصراً حيوياً في تعزيز الشعور بالأمان، إذ تضمن لهن حقوقهن الأساسية وتساهم في رفع سقف الوعي المجتمعي حول حقوق النساء.

المدينة الآمنة، كما تراها النساء، هي تلك التي يمكنهن التحرك فيها بحرية وفي جميع الأوقات، دون تهديدات أو قيود قد تفرض عليهن.

من بين العناصر الأساسية التي تساهم في جعل المدينة أكثر أمانًا؛ وجود **طرقات آمنة** و**وسائل نقل عامة فعالة**. هذه الخدمات تضمن سهولة الوصول إلى جميع المناطق، مع الحفاظ على كرامة مستخدميها. النساء، على وجه الخصوص، يعتبرن أن المدينة الآمنة هي التي توفر لهن وسائل النقل المناسبة والآمنة وتتيح التنقل بحرية وراحة، دون القلق من التهديدات التي قد تواجههن خلال التنقل.

المدينة الحلم هي مدينة **شاملة**، تقدم **خدمات عامة من دون تمييز طائفي أو سياسي**. هذه المدينة تحافظ على استقلاليتها الاقتصادية، وتشجع الشباب على المساهمة في التنمية الاقتصادية.

إلى جانب هذا، فهي مدينة تتضمن **بيئة خضراء ومساحات عامة وحدائق**، بعيدة عن الانقسامات الطائفية والسياسية، وتعمل على تعزيز **رفاهية الشباب** من خلال توفير فرص العمل وحياة أفضل.

كيف تتصور النساء المدينة الآمنة؟

إجابات 21 امرأة عن سؤال: كيف تتصورين المدينة الآمنة؟

تكـرار الإجابة

وجود دولة قوية وفاعلة ونزيهة: 7

مثل وجود رئيس حقيقي، مؤسسات فاعلة، بلديات نشيطة، وانتخابات نزيهة.

الأمان الجسدي والنفسي: 6

من خلال غياب السلاح والرصاص، الحدّ من المخدرات، وانتهاء الخوف اليومي، إضافة إلى إنهاء الطائفية والانقسام.

الخدمات الأساسية المضمونة: 6

مثل التعليم المجاني، الطبابة، الكهرباء، المياه، المستشفيات، وإخراج القيد، وغيرها من الأمور الحياتية اليومية.

العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد: 5

من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وإنهاء المحسوبيات والفساد الإداري.

فرص العمل والكرامة: 6

تأمين وظائف للشباب والصبايا، والقدرة على العيش دون الحاجة للتسول أو الهجرة.

تكـرار الإجابة

تمكين الشباب والنساء:

4

من خلال وعي الجيل الجديد، والمبادرات الشبابية، والاعتماد على الذات للتغيير المجتمعي.

بنية تحتية نظيفة ومرتبة:

3

مثل وجود حدائق، شوارع واسعة، بيئة نظيفة ومنظمة.

عدالة في المعاملة:

3

معاملة كل الناس كأفراد متساوين، دون تمييز ديني أو مناطقي أو جنسي، خاصة في المدارس والمستشفيات.

الاستجابة السريعة للحاجات الطارئة:

2

مثل وصول الإسعاف بسرعة، وتدخل الجيش أو القوى الأمنية لحل المشاكل.

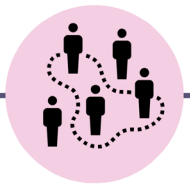

إلغاء الطائفية والمحسوبية السياسية:

3

وإنهاء النفوذ السياسي والطائفي في الحياة اليومية.

النتائج

المساحات الآمنة والفضاءات العمرانية

تعتبر المساحة الآمنة من أهم العوامل التي تحدد شعور النساء بالأمان الشخصي في كلٍّ من طرابلس والبقاع.

في طرابلس والبقاع، تعتبر النساء المنزل بالمقام الأول المساحة الآمنة لهن، والتي قد اضيق داخل المنزل لتشمل ركن او موقع، اضافة الى منزل الوالدين او المكان الذي قضين فيه الطفولة.

في حين تتداخل الهوية الاجتماعية للنساء مع الهويات الطائفية والعائلية و/ أو العشائرية، مما يعقّد تجربتهن مع الفضاء العام خصوصاً في حالات النزاع. حيث تظهر العلاقة بين الهوية والمساحة الآمنة للنساء بوضوح عند تحديد الأحياء الآمنة بناء على امتداد المعارف الأسرية أو العائلية او الدينية الأوسع. إلا أن النساء في بعض الأحياء يكون لديهن مساحات آمنة داخل المنازل أو المؤسسات المجتمعية الصغيرة فقط، مثل الجمعيات النسائية التي توفر بعض الأمان النفسي والاجتماعي، ولكن هذه المساحات تظل محدودة جدًا.

في طرابلس، تتفاوت المساحات الآمنة حسب المناطق؛ في الأحياء الأكثر تهميشًا ، تكون النساء أكثر عرضة للعنف الجسدي والاجتماعي في الفراغ العام نتيجة غياب البنى التحتية والفضاءات الآمنة. مما يعمق العنف بناء على الخلفيات الاجتماعية والسياسية التي تحملها النساء، ويصبح العمران برهان اضافي على التقاطعية في تجارب النساء في المدينة.

في هذه المناطق، يمكن للبعض اعتبار المنزل المكان الآمن الوحيد للنساء، ولكن هذا الأمان يكون عرضة للخطر أيضًا بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة الأساسية مثل الكهرباء أو المياه أو وسائل النقل. في هذا السياق، تبرز المساحات الآمنة على أنها بيئات معزولة وضيقة، حيث تمنع النساء من التفاعل مع المجتمع الأوسع أو استكشاف إمكاناتهن في العالم الخارجي.

الخدمات والبنى التحتية

تعد البنى التحتية للتنقل وغياب آاليات الحماية اهم اسباب غياب الامان لدة النساء غب الحيو العام، وتتفاقم المعاناو مع ادوارهم بوجود بنى تحتية تهمش احتياجات الخياة اليومية من تنقل وفراعات زطيفية ملايمة. ويغيب وجود اي خدمات عامة على صعيد المواصلات مما يهمق الخاجة اما الا تكريس انماط جتدرية ترتبط بالحماية لو بالنتقييد بالحركة والامنتناع عن مغادرة نظاق جعرافي ضيق.

في البقاع، المساحات الآمنة للنساء غالبًا ما تكون محدودة أكثر. النساء في المناطق الريفية يواجهن تقييدات أكبر، حيث لا يمكنهن الوصول إلى الفضاء العام بسهولة بسبب الأعراف الاجتماعية المهيمنة والمسافات الجغرافية مع غياب وسائل التنقل الآمنة.

تعد الخدمات الصحية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة النساء في طرابلس والبقاع، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة. في البقاع، تزداد المعاناة الصحية بسبب العزلة الجغرافية وضعف الوصول إلى المرافق الصحية. النساء في القرى النائية يعانين من صعوبة الوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية التي قد تكون بعيدة عن مكان إقامتهن. ويعتمد العديد منهن على الدعم المجتمعي أو العيادات الخاصة، لكن هذه الحلول لا تضمن تقديم خدمات صحية كافية أو مؤهلة.

تواجه النساء في طرابلس والبقاع تحديات كبيرة في الحصول على فرص تعليمية ملائمة. على الرغم من توفر بعض المدارس الحكومية والخاصة في المناطق الحضرية، إلا أن المناطق الريفية في البقاع تعاني من نقصها، وهو ما يعزز فجوة

تعليم النساء والفتيات. في طرابلس، ويعاني العديد من الأسر الفقيرة من صعوبة في تحمل تكاليف التعليم، مما يدفع بعض العائلات إلى تقييد فرص التعليم للبنات. أيضًا، في البقاع، تتعرض النساء والفتيات في القرى النائية للمزيد من التحديات بسبب العادات الاجتماعية التي تحد من فرصهن التعليمية. غالبًا ما تكون الأولوية للذكور في الالتحاق بالتعليم، ما يزيد من حدة الفجوة بين الجنسين في المجال التعليمي.

تعد الخدمات الاجتماعية، مثل المنظمات المدنية والجمعيات النسائية، من الموارد الهامة للنساء في طرابلس والبقاع، وعلى الرغم من وجود منظمات تقدم الدعم للنساء، إلا أن هذه الخدمات تظل محدودة ولا تستطيع تلبية جميع احتياجات النساء في تلك المناطق. في البقاع، لا توجد خدمات دعم اجتماعي كافية للتعامل مع الضغوط الاجتماعية التي تواجهها النساء، خاصة في المناطق الريفية. على الرغم من بعض المبادرات المدنية المحلية، تظل هذه الخدمات غير كافية نظرًا للنقص في التمويل وغياب تعاون فعّال بين الحكومة اللبنانية والمنظمات غير الحكومية.

التوصيات

الخطر والأمان

• تعزيز البنية القانونية لحماية النساء: تطوير تشريعات واضحة تضمن حماية النساء من العنف والتحرش، مع ضمان فعالية آليات التبليغ والاستجابة السريعة من قبل الشرطة والقضاء.

• تحقيق استقرار سياسي ومحاربة الفساد: دعم جهود بناء دولة قانون شفافة تشارك فيها النساء بشكل حقيقي وبعيد عن الصوريّة، وإنهاء هيمنة الميليشيات، لأن الأمن السياسي هو مدخل رئيسي لأمن النساء الشخصي.

• تعزيز السلامة في المواصلات: توفير وسائل نقل عامة آمنة، مضاءة، ومنظمة، تُمكِّن النساء من التنقل بحرية في جميع الأوقات.

المدينة والعمران

• إعادة تصميم الفضاء العام بمنظور نسوي: إدماج النساء في تخطيط المدن لتصميم أرصفة أوسع، إنارة شوارع، ممرات آمنة، وأماكن جلوس عامة تحفظ كرامتهن.

• فك الارتباط بين الفضاء العام والهويات الطائفية: العمل على مشاريع مدنية تشجع الاختلاط الثقافي وتعزز الهوية الوطنية الجامعة بدلًا من الهويات الطائفية أو الدينية.

• تمكين النساء من التعبير عن ذواتهن في الفضاء العام: دعم الأنشطة الثقافية والفنية التي تُبرز هويات النساء وتجاربهن بعيدًا عن أدوارهن التقليدية.

• إيجاد بدائل مجتمعية للمساحات المغلقة: دعم الجمعيات النسائية والمراكز المجتمعية التي توفر بيئة آمنة للنساء خارج حدود المنزل.

•تسهيل إنشاء المساحات السياسية التي تقودها النساء من دون الدخول بالإجراءات البيروقراطية التي تعرقل العمل السياسي أو تمنعه.

خاتمة

تشير نتائج البحث المستنبطة من واقع النساء في طرابلس والبقاع كما تحدثن عنه ووصفنه بأنفسهن، إلى تأثّر وتأثير الفضاء العام والخاص بعضهما ببعض، وتحيل إلى خلاصة نسوية تقاطعية مفادها أن السياسي شخصي كما الشخصي سياسي. لا تعيش النساء في بيئات منعزلة عن السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يؤثر ويتأثر بدوره بالبنية العمرانية للمدن. فبيئات المدن غير الودودة تجاه تواجد النساء في فضاءاتها العامة، ستؤثر بشكل مباشر في موازين علاقات القوة والضعف ضمن البنى الاجتماعية فيها.

في ظل السياق اللبناني المتقلّب، حيث تتقاطع الأزمات السياسية والاقتصادية مع هشاشة البنى القانونية والاجتماعية، تصبح تجربة النساء في الفضاء العام مرآة لانعدام العدالة الجندرية وتكثيف الخوف والهشاشة. لا تقف هذه التجربة عند حدود الأذى أو التهديد، بل تمتد إلى يوميات النساء في تفاصيل تنقلاتهن ومشاركتهن وسعيهن للتواجد في مساحات يُفترض أن تكون مشتركة. من هنا، جاء هذا المشروع كمحاولة واعية لتفكيك هذا الواقع من خلال أدوات معرفية وفنية قاعدية، تنطلق من النساء أنفسهن وتعود إليهن.

اعتمد المشروع في جوهره على المنهجية النسوية القاعدية، التي ترفض التراتبية المعرفية وتمنح الأولوية للخبرة المعيشية، لا كمصدر للمعلومة فحسب، بل كمنطلق للفهم والتغيير. فالسرديات التي شاركتها النساء المشاركات لم تُعالَج كمجرد حالات فردية، بل قُرئت في سياقها السياسي والعمراني والاجتماعي، وربطت بخريطة أوسع تسلّط الضوء على علاقات السلطة، ونقاط الخلل، وغياب نظم الحماية أو قصورها.

إنتاج المجلة المصوّرة وخريطة المسارات الآمنة هو أكثر من مجرّد توثيق أو توعية؛ إنه فعل مواجهة، وأداة تحليل نقدي موجّهة للنساء والفتيات أولًا، وللجهات المدنية والمؤسساتية ثانيًا. كما أن استخدام اللغة البصرية والقصصية في نقل المعرفة يهدف إلى تجاوز الحواجز الطبقية والتعليمية، والوصول إلى جمهور أوسع من النساء ضمن بيئات متعددة.

إن الأثر المتوقع لهذا المشروع هو خلق مساحة معرفية مرئية جديدة، يمكن العودة إليها، والبناء عليها، ومشاركتها ضمن دوائر التضامن والدعم الذاتي. كما يعزز المشروع من إمكانيات العمل الجماعي خارج أطر المنظمات الرسمية، بما يفتح الباب أمام أنماط جديدة من التنظيم والعمل النسوي المرن، الذي يملك القدرة على الاستجابة الفعلية والآنِيّة لتجارب النساء.